بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الأول

السياسات التمويلية وآثارها في قطاع الأعمال

إعداد:

الأستاذ/ عوض الكريم عثمان

الأستاذ/ عمر طه أبو سمرة

الأستاذ/ محمد يوسف النور

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسات التمويلية واثرها فى قطاع الاعمال

في بداية الجلسة الغي السيد البروفيسير مدير المعهد/ كلمة ترحيب السيد الاستاذ عبدالله حسن احمد وزير المالية ورئيس المنتدي وترحيب بالسادة الحضور الكريم.

وقدم السيد وزير المالية

تقديم السادة المتحدثين فى هذا المنتدي وهم:

1- السيد عوض الكريم عثمان: محافظ بنك السودان بالانابة.

2- السيد عمر طه ابو سمره: رئيس اتحاد المصارف.

3- السيد محمد يوسف النور: الامين العام لاتحاد الغرف الصناعية.

السيد عوض الكريم عثمان – المتحدث الاول:

السياسة النقدية والتمويلية لها دور فعال وهام فى اقتصادياتع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك من خلال تاثيرها على مستوي الانتاج والاسعار والعمالة، وفاعلية بهذه السياسة تعتمد على مدي تكاملها مع السياسات الاقتصادية والتجارية والسياسات الاخري.

الاهداف الكلية للسياسة النقدية والتمويلية:

1) تهدف الى تحقيق مستوي عال من توظيف الموارد الاقتصادية والبشرية.
2) تحقيق استقار نسبي فى قيمة العملة الوطنية داخليا (الاسعار) وخارجيا (سعر الصرف).
3) تهدف الى تحقيق معدل نمو اقتصادي متزان.
4) تهدف الي تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومي.

اهداف السياسة النقدية والتمويلية لعام 94 / 95 :-

اهداف السياسة النقدية والتمويلية لعام 1995/94م كاداة نقدية وتمويلية لاتختلف من حيث اهتمامها بالاهداف السابقة، بل وتزيد عليها فى الاتي:-

1) توفير التمويل اللازم للقطاعات ذات الاولوية ورفع معدل الناتج المحلي الاجمالي من 7% عام 94/93 الى 10% لعام 95/94.
2) ضبط السيولة فى الاقتصاد، وذلك بخفض معدل التضخم السنوي من 119% عام 94/93 الى 55% لعام 95/94.
3) تنمية وحشد الموارد فى الجهاز المصرفي وترشيد استخدامتها عن طريق اسهام البنوك التجارية بجزء من مواردهم الذاتية فى تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة.

4) المساعدة على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل عن طريق توجيه البنوك باستثمار نسب محـــدده مـــن مواردها فى تمويل مشروعات التنمية الريفية، وتيسير الحصول على التمويل من البنـــوك للشـــرائح الاجتماعية الضعيفة.

5) مساعدة البنوك فى توفيق اوضاعها حسب مقتضيات قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م.

- مميزات السياسة النقدية التمويلية لعام 95/94 :-

تضمنت السياسة النقدية والتمويلية لعام 1995/94م العديد من العناصر المميزة والخصائص نـــذكر منها:-

1. تحقيقاً للتنسيق الكامل بين السياسات الاقتصادية والمالية فقد تم تعديل توقيت اصـــدار السياســـة النقدية والتمويلية من اكتوبر من كل عام الى اول يوليو من كل عام، وذلك حتي تكون السياســـة النقدية والتمويلية جزء من الموازنة العاملة للدولة، الامر الذي يساعد علـــى تحقيـــق موجهـــات الميزانية العامة.
2. فى اطار موجهات سياسة التحرير الاقتصادية التى اعلنت منذ فبرايـــر 1992م، فقـــد تم الغـــاء السقوف التمويلية الكلية وذلك لاعطاء كامل الحرية للبنوك التجارية لاستغلال مواردهـــا بعـــد الايفاء بمتطلبات نسب السيولة الكافية للسلامة المالية.
3. اعطت السياسة التمويلية لعام 1995/94م اهتماما خاصا بتمويل الانشطة الاقتصادية بالقطـــاع الخاص، بينما اعتبرت تمويل القطاع العام والتمويل التنموي، متبقي من جملـــة التمويـــل المقـــدر للاقتصاد.
4. لاعطاء مزيد من الحرية فى استخدام الموارد، تم تخفيض نسب التمويل للقطاع الزراعي من 50% الى 40% فى عام 1994م، وتم رفع نسب التمويل فى قطاع التجارة المحلية بصيغة المشاركة مـــن 50% الى 55% فى عام 1994م.
5. اهتمت السياسة التمويلية بالنشاط التعاوني الانتاجي والاستهلاكي.
6. تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ودفعاً للانتاج فى قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجـــيين، اعطـــت السياسة النقدية والتمويلية اهتماماً خاص لهذه الشرائح، بحيث يسرت لها الحصول على التمويـــل من القطاع المصرفي بتكلفة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الاخري.
7. تم وضع تصور خاص بالبنوك التجارية يتعلق بتمويل قطاعات اقتصادية وشرائح اجتماعية بعينـــها، بحيث سمحت لها السياة بتوجيه نسب مقدرها من مواردها للقيام بوظائفهـــا المحـــدده فى نظمهـــا وقواعد تأسيسها.

8. يجري الان استكمال الجوانب الشرعية بالتصور المتعلق برفع العائد على ودائع الاستثمار فى النوك التجارية بصورة تمكن البنوك من استقطاب مزيد من الودائع وتوجيهها لمجالات التمويل متوسط وطويل المدي لدفع عجلة التنمية فى البلاد.
9. تحرير سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية بحيث ترك لكل بنك تحديد سعر صرف يوميا دون تدخل فى بنك السودان أو اتحاد المصارف.
10. يجر يالان استكمال التصور الخاص بقيام مقاصة خاصة بالعملات الاجنبية بنك السودان ليتم عن طريقها تحصيل الشيكات بالنقد الاجنبي.

- تلك هي العناصر والسمات الرئيسية للسياسة النقدية والتمويلية لعام 1995/94م، والتى نأمل ان تتعاون القطاعات الاقتصادية فى التنظيمات المختلفة فى دعم موجهات الاستراتيجية الشاملة فى اطار هذه السياسة.

السيد عمر طه ابو سمرة المتحدث الثاني:-

- أشاد بما درج عليه المعهد فى تنظيم مثل هذه الجلسة لتبادل الراي والمشورة وبلورة الافكار وتضمينها فى السياسة التمويلية وصولا بعمل متكامل باذن الله.
- بحمد الله تم التحول من النظام الربوي فى القطاع المصرفي الى النظام الاسلامي وبذلك يكون السودان الاسبق بعد باكستان التى طبقت الاشكال والنماذج الاسلامية الاساسية فى قطاعها المصرفي.
- التوجه حاليا الانتقال من مرحلة عامة الي تطبيق الروح الاسلامي ليس فى مجال العمل المصرفي فحسب بل فى كل المجالات الاقتصادية والاجتمكاعية وغيرها، وقضية التوجه الحضاري الاسلامي، لاسيما ما يتعلق بالنقد والمال، والاخلال باي من هذه الدقائق قد يفضي بالفرد الي الكفر.

المال – في عمومه – هو مال الله سبحانه وتعالي والانسان مستخلفا فيه، يجب ان يكون توزيعه عادلا بين الافراد والقطاعات والمناطق. وفي هذا الاطار فان تميول من لايملك يصبح ضرورة ملحقه حتي يعود عليه بالفائدة.

كما لابد من وجود اليه لاشراك المودعين وتخصيص نصيب لهم فى العائد من ارباح المصرف.

محمد يوسف النور المتحدث الثالث:

بينما يمثل السيد عوض الكريم عثمان (محافظ بنك السودان بالانابة) الجانب التشريعي للسياسة التمويلية، والسيد عمر طه ابوسمرة "رئيس اتحاد المصارف" جانب تنفيذ هذه السياسة، فاننا اتحاد اصحاب العمل تمثيل الجانب المتلقي لهذه السياسة.

يحمد للسياسة التمويلية المقدمة انها حققت الاهداف والسياسات الاسلامية لموجهات الميزانية كما تفضل ولخصها الاخ الكريم عثمان فى رفع معدلات الانتاج، وتخفيف حدة التضخم، وسياسةالاعتماد على الذات، وتركيز التمويل المصرفي سيفى قطاعات الانتاج، وتعميق اسلام النظام المصرفي، ويحمد لهذه السياسة ايضا اعفاء الحقوق التمويلية للبنوك والتفكيير الجاد فى المقاصة للعملات الاجنبية داخل بنك السودان، وتخصيص نسبة من ارباح ودائع البنوك لتمويل ودعم مشروعات التنمية للمناطق الريفية.

حددت السياسة التمويلية ما نسبته 90% للقطاعات ذات الاولية تشجيعاً للانتاج، خصص ما نسبته 40% للقطاع الزراعي و 50% للقطاعات الاخري من بينها القطاع الصناعي. نعتقد بان هذه النسبة عالية وذلك لان القطاع الزراعي تلقي تمويلا مباشراً من القطاع الصناعي – كمثال على ذلك عائدات تصنيع القطن وبذرة القطن – ويمثل العائد القطاع الزراعي من القطاع الصناعي تمويل خارج السقف المحدد لتمويل هذا القطاع. وعلى ذلك نعتقد بان النسبة المخصصة للزراعة كبيرة.

لم تحدد السياسة التمويلية نسبة محددة للقطاع الصناعي بل ادمج مع غيره من القطاعات.

ركزت السياسة التمويلية على تمويل استيراد الدواء وخاماته و لم يرد ذكر لاستيراد ابيرات ومعدات لتأهيل المصانع والمؤسسات الانتاجية القائمة، واعتقد ان ذلك يهدم موجهات السياسة التمويلية فيما يتعلق بتوسيع الطاقة الانتاجية.

لم يرد – في السياسة التمويلية – أي بند يخصص للاستثمار فى مجال تدريب وتأهيل العاملين رغم اهمية التدريب فى رفع معدلات الانتاجية.

لم نجد الية واضحة لمراقبة تنفيذ السياسة التمويلية.

وبعد ذلك فتح باب النقاش واعطيت الفرصة لبعض السادة الحضور ووزعت الفرص بما يمثل وجهات نظر الاتحادات والادارات المختلفة المعنية بالامر.

سعود مامون البرير: أمين امانة اتحاد اصحاب العمل

احد على ضرورة فتح حسابات بالعملة الاجنبية – استثناء – للمصانع والشركات حتي يمكن استيراد مواردها الخام ومعدات التاهيل مع وضع الضوابط التى تكفل الاتجار فى العملة الاجنبية.

وابدي ملاحظة حول ضعف تمويل البنوك للمصانع وعدم اعتماد صيغة المشاركة فى التمويل من جانب البنوك.

ويري ان زيادة هامش ارباح الودائع الجارية بغرض جذب الاحوال للبنوك يزيد فى معدلات التضخم.

الا التامين على مبدأ السرية فى ودائع البنوك، في بعض الحالات فان ديوان الضرائب يحجز 3 حسابات العملاء مباشرة، وراي ان يمنع – على الاقل – حجز أي حساب الا بامر قضائي.

منير يوسف الحكيم: غرفة الكيمياويات والبلاستيك

هناك سمه وخاصية ينساها الكثير عند الحديث عن تمويل القطاع الصناعي، تتعلق تلك السمة طبيعة تكوين القطاع الصناعي فى السودان. في تحويل للاستثمارات فى القطاع الصناعي التى تمت مؤخراً فى السودان نجد ان معالي 86% من الاصول الراسمالية تتعلق بالتصنيع الزراعي، وهذا يعني ان التمويل الصناعي فى النهاية عبارة عن قيمة مضافة للقطاع الزراعي، واذا وضعنا ذلك فى الاعتبار فان القطاع الصناعي يحتاج الي دفعة اكبر حتي يتحرك ويحقق ما يرجا منه.

السياسة التمويلية تحظر شراء العملة الاجنبية من البنوك وهذا الاجراء يحرم القطاع الصناعي مبالغ مقدره يستلزمها تشغيل المصانع والشركات، ومما يدفع البحث عن تمويل هذا القطاع من خارج الجهاز المصرفي، واعتقد بان هذه النقطة تحتاج للبحث وتحديد اليات لتمويل هذا القطاع.

نحمد للسياسة التمويلية الغاء السقوف التمويلية ولكن اري وضع الضوابط حتي لايحدث انفلات فى العمل المصرفي، هذا بجانب ان اعطاء البنوك الحرية في تحديد سعر الصرف يلزمه ضوابط البنك المركزي، هذا الامر يحتاج الي بعض المعالجة.

بروفسير عز الدين ابراهيم حسن: عضو مجلس ادارة بنك السودان

- الناظر للسياسة النقدية والمالية يجد انها تهتم بثلاث جوانب:
  1. سعر الصرف والتطور فيه.
  2. السعر العام في ظل التضخم.
  3. السيولة النقدية للاقتصاد ككل.
- اركز هنا بصفة خاصة على السيولة النقدية للاقتصاد ككل ووضعية تمويل القطاع الخاص " اعني بذلك تمويل اصحاب العمل".
- من المسائل التى تؤثر على السيولة وضع ميزان المدفوعات وفي الوقت الحاضر فان ميزان المدفوعات فى حالة سالبه ولكن اذا تحسن وضع التصدير فان درجة السالب فى ميزان المدفوعات سيتغير قليلا الي الافضل.
- هنالك تاثير لسعر الصرف على السيولة فكلما تدني سعر الصرف كلما زاد تقييم الاصول فى الجهاز المصرفي والتالي زادت نسبة السيولة.

- يقد الائتمان المقدم للحكومة هذا العام بـــ 60 مليار جنيه وهذا الرقم يمثل ربع الايرادات المقدمة للحكومة – ذلك يحكم المادة 1/57 من قانون بنك السودان.
- حجم السيولة المقدر هذا العام يبلغ 140 مليار جنيه منها 60 مليار جنيه للقطـــاع العـــام و 80 مليار جنيه للقطاع الخاص، ولكن الناظر الى دور القطاع العام في الاقتصاد يجده لا يتعـــدي مـــا نسبته 20-25% من الاقتصاد القومي، ويحصل هذا القطاع على ما نسبته 40% من التمويـــل اكلي، وهذا يوضح سك توزيع التمويل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا الامر يحتـــاج الي اعادة نظر.
- هناك بعض المتغيرات كسعر اصرف وحتمية الصادرات لايمكن التحكم فى دقة تقديرها، وعليـــه فاقترح بان تغطي السياسة التمويلية بانه من الاوفق ان لا تكون السياسة التمويلية ثابته والواقعيـــة، كذلك اعتقد بانه من الاوفق ان لاتكون السياسة التمويلية ثابته طول العـــام بـــل تـــتغير لـــتلافي السلبيات والاشكاليات المترتبة عن التخضم.

مهدي الفكي:

- تعاني السياسات التمويلية من الكثير من المشكلات والاختناقات ولا يقتصر الامر على السياســـة التمويلية لهذا العام فحسب.
- نقطة البداية لمعاجلة اختناقات السياسة التمويلية تكمن فى معالجة التضخم، ويسنبع ذلـــك تلقائيـــاً معالجة معظم الاختناقات كذلك يكن المعالجة من خلال النظر فيما يتعلـــق بالائتمـــان الحكـــومي وتمويل القطاع الخاص بما يمكنه من القيام بدوره الانتاجي.
- لابد من وجود الية محدده تشجع الافراد لايداع وحفظ اموالهم لدي القطاع المصرفي، وسياســـات البنك المركزي تصب فى هذا الاتجاه.
- الجديد فى السياسة التمويلية هذا العام الغاء السقوف الائتمانية ولكن الامر المهم هو ماهو القـــدر المتاح من موارد البنوك لتمويل القطاع الخاص، اذا نظرنا الي الاحتياطي النقـــدي للبنـــك يبلـــغ 30% ويحتفظ بنسبة سيولة تصل 10%، فهل القد رالمتاح – بعد تخصيص الاحتياطي والسيولة – يمكن ان يحرك الانتاجية وتمويل القطاع الخاص؟

كرار عوض:

- سياسة النقد الاجنبي الواردة فى السياسة النقدية والتمويلية الحالة لها كثير من الايجابيـــات اهمهـــا محاربة التهريب وتشجيع المنتج، وان كانت هناك بعض السلبيات كارتفاع الاسعار وضخ السيولة الاضافية وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدل التضخم.

- حدوث السياسة النقدية والتمويلية مبلغ 670 مليون دولار للاستيراد، خصص 80% منه للبنك المركزي و 20% للبنوك التجارية، وهذا يعني – في اعتقادي – تخصيص 80% من المعدن الاجنبي للحكومة، ولاينبغي سواء 20% من المعدن الاجنبي للقطاع الخاص، وهذه النسبة لايمكن هذا القطاع القيام بدوره الانتاجي.
- قبل عامين طبقت بعض الاجراءات والنظام اثرت سلبا على مسالة ايداع المواطنين والعملاء المقاملين مع البنوك لاموالهم فى البنوك، فاصبحت كمية السيولة داخل الجهاز المصرفي لاتتعدي ما نسبته 25% من جملة النقود فى الاقتصاد ككل، ولمعالجة هذه المشكلة لابد من وجود صيغة تحفز المواطنين لايداع نقودهم لدي الجهاز المصرفي.

محمد عبدالكريم:

- طلب الضمانات لمنح التمويل التجاري فى الجهاز المصرفي لاتتعدي فى الواقع عن افادة تخزين البضاعة، اما الشيكات فلا تتعدي كونها وسيلة دفع فحسب ويمكن اعتبارها ضمانه اضافية.
- صيغة المشاركة كوسيلة تمويل تعد صيغة مقبولة جداً ومناسبة وبعيدة عن الشبهات.
- لم تحجم البنوك عن تمويل القطاع الصناعي، ولكن يرجع ضعف تمويل هذا القطاع الى ما يشوبه من عثرات ومشاكل.
- درج اتحاد المصارف والبنوك على عقد اجتماعات للتباحث فى كبغية تمويل القطاع الزراعي بسقية المروي والمطري، وربما ان صعوبة استرداد استحقاق البنوك من استثمارها فى القطاع الزراعي دعي بعض البنوك فى اعادة النظر فى تمويل هذا القطاع.
- تحديد السقف التمويلي للقطاع الزراعي فى السياسة التمويلية الحالية وتخفيضها من 50% الي 40% امر ايجابي ذلك لان الـ 10% ستضاف لتمويل القطاعات الاخري.

قنديل ابراهيم قنديل: نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية

- السياسة التمويلية اعطت اهمية خاصة لتمويل القطاعات ذات الاولوية، واهم اهدافها تخفيف حدة التضخم، وترشيد الاستهلاك ولكن معظم معالجات السياسة التمويلية جاءت بضغط كبير على القطاع الخاص وتحجيم تمويليه.
- وفي قطاع التجارة وصل الامر مرحلة الركود، وهذا الامر خطير، والسبب المباشر فى هذا الركود يعود الى التضخم، وسرد التضخم ارتفاع اسعار السلع سواء كات مستورده أو مصنعة محليا وهذه التكلفة ناتجه من ارتفاع سعر الدولار من جانب وارتفاع الضرائب من جهة اخري.

- البنوك لا تمتلك السيولة الكافية لتمويل الصادرات، وفي كثير من الحالات يتطلب فتح خطاب الاعتماد المالي فى البنوك اجراءات ادارية وفنية مطولة. اري ان يشجع المصدر بتسهيل هذه الاجراءات، وخفض تكاليف التمويل.

ثم اعطيت الفرصة للمتحدثين للتعقيب

تعقيب المتحدثون

عمر طه ابو سمره:

- يحكم طبيعة المنافذ بين البنوك فان تكلفة التمويل وهامن الادارة تتراوح بين 25% الي 40% بحسب حجم التمويل والعمل، ويمكن للعميل اختيار البنك الذي يقدم تكلفة تمويل اقل. ويمكن كذلك – اذا حدث أي ظلم لاصحاب العمل – التصدي عن طريق الاتحادات والتنظيمات المختصة.
- ما أثير حول ما خصص للحكومة من السياسة التمويلية من حجم التمويل الكلي. نعتقد ان ما يبرر ذلك هو ان 75% من النقد المتداول يوجد خارج الجهاز المصرفي، وعلى الجهاز المصرفي السعي لجذب النقد الى داخل الجهاز المصرفي، وما خصص للحكومة فى السياسة التمويلية يغطي فقط تكاليف التشغيل والمرتبات ولا يتبقي جزء حتي لتمويل برامج التنمية الهامة.

عوض الكريم عثمان:

- السياسة النقدية والتمويلية هي فى الاصل سياسة ضبط وتوجيه الموارد للقطاعات التى تستهدفها السياسة العامة للدولة، وسلفا سبق ان اعتبرت الدولة القطاع الزراعي هو المصدر الاساسي للدخل القومي، ونعلم ان القطاع الصناعي يعاني من مشكلات تتعلق بالبانيات الاساسية وانعدام الخدمات وغيرها، ودرجة الكفاءة فيه متناقضة. مسالة الغيره بين سالقطاع الزراعة وقطاع الصناعة فى مد ذاتية محمده.
- تحديد السياسة التمويلية فى اطار الاداء الكلي للاقتصاد، وفي اطار الاداء الكلي للاقتصاد تحدد سياسات كلية عامة ثم تحدد مسارات للصادرات والاستيراد والانتاج، والسياسة العامة للدولة تعطي اولوية لتخفيض حدة التضخم.
- نسعي الان لتخريج وسائل واليات شرعية نستطيع بها جلب السيولة للجهاز المصرفي، ورفع السقوف عن البنوك الغرض الاسياسي منه هو جذب السيولة خارج الجهاز المصرفي، كذلك فان السياسية التمويلية هدفت الى تنشيط مشارك المال خارج الجهاز المصرفي في عمليات التمويل.